الأمم المتحدة S/2007/671

مجلس الأمن

Distr.: General
14 November 2007
Arabic
Original: English

التقرير الرابع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٥٦ (٢٠٠٧) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وطلب إلي أن أقدم إلى المجلس في موعد غايته ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ تقريرا يتضمن نقاطا مرجعية وجدولا زمنيا إرشاديا للخفض التدريجي للبعثة. ويستعرض التقرير التطورات السياسية والأمنية الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ ويحدد مفهوما للعمليات من أجل تنفيذ الولاية المنصوص عليها في القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧). ويوفر التقرير أيضا نقاطا مرجعية عامة وتوصيات بشأن توجه البعثة في المستقبل.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – منذ تقريري المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/156)، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية أزمتين أمنيتين رئيسيتين أسفر كل منهما عن انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان. ففي شهر آذار/مارس، أدى القتال العنيف في كنشاسا بين القوات الحكومية والعناصر الأمنية الخاصة لنائب الرئيس السابق جان – بيير بيمبا إلى عدة مئات من القتلى وإلى أضرار بالغة في الممتلكات. ومنذ شهر آب/أغسطس، فإن عدم قيام الجنرال السابق المنشق لوران نكوندا بإرسال قواته إلى عملية الإدماج أدى إلى تجدد القتال وإلى تشريد أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شخص في مقاطعة كيفو الشمالية وحدها. ورغم هذه الصعوبات،

191107 191107 07-59480 (A)

جرى اتخاذ خطوات أولى تاريخية صوب إنشاء المؤسسات الديمقراطية وبسط سلطة الدولة في جميع أرجاء البلد.

٣ - وواصلت الحكومة المنشأة حديثا عملها، حيث عقدت اجتماعات منتظمة لمجلس الوزراء أُجيز خلالها عدد من المراسيم واللوائح ومشاريع القوانين. وشملت مشاريع القوانين التي أحالها مجلس الوزراء إلى الجمعية الوطنية مشاريع قوانين تتعلق باللامركزية وبإنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وبدأ كل من مجلسي البرلمان دورته العادية الثانية وأكمل كل منهما دورتين استثنائيتين دامتا شهرا واحدا. وفي الدورة الأولى للبرلمان التي تدوم خمس سنوات، بدأ البرلمان ممارسة وظيفته الإشرافية عن طريق لجان التحقيق، واستدعاء الوزراء، وإجراء مناقشات ساخنة لمسائل عاجلة من قبيل الحالة الأمنية في مقاطعتي كيفو، والعنف الذي شهدته مقاطعة الكونغو السفلى في أوائل عام ٢٠٠٧، ونزاع كاهيمبا الحدودي مع أنغولا.

٤ - وبدا جليا حدوث مضايقات للشخصيات المعارضة البارزة عقب أحداث العنف في الكونغو السفلى وكنشاسا. ومع ذلك، نشأ شكل من التعايش العملي في البرلمان بين المعسكرين السياسيين الحاكم والمعارض، فيما يتعلق خاصة بحزبي التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية وحركة تحرير الكونغو. وفي هذا الصدد، تحظى المعارضة بتمثيل متناسب في جميع لجان الجمعية الوطنية، بما يشمل مناصب قيادية.

٥ - واعتمد البرلمان قانونين، هما قانون ائتمانات المقاطعات وقانون ميزانية عام ٢٠٠٧، وصوت مؤيدا للتصديق على خمس معاهدات، بما يشمل ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وقد قطعت المناقشات شوطا بعيدا فيما يتعلق بتشريعات هامة مثل قانون مركز المعارضة وقانون تمويل الأحزاب السياسية. ويتجاوز عدد البنود المدرجة في جدول أعمال دورة البرلمان الحالية الـ ٣٠ بندا، بما في ذلك ميزانية عام ٢٠٠٨، وقوانين تتعلق باللامركزية والانتخابات المحلية ومجموعات إصلاحات لقطاع العدالة.

٦ - وقد تباطأ تقدم جمعيات المقاطعات الـ ١٠ في عملها نتيجة لصعوبات لوجستية ومالية. بيد أن غالبية الجمعيات استأنفت أعمالها في ١٥ أيلول/سبتمبر، وجرى اعتماد برامج العمل في جميع المقاطعات، واعتُمدت الميزانيات في جميع المقاطعات باستثناء مقاطعة كاساي الشرقية. وفي ٢٠ أيار/مايو، اعتمد رؤساء ١٠ جمعيات من جمعيات المقاطعات الـ ١١ على نحو مشترك إعلان ماتادي الذي شدد على الاستقلالية الدستورية للمقاطعات ورفض محاولات الحكومة الرامية إلى مواصلة فرض السيطرة الإدارية والمالية المباشرة على المقاطعات. وعلى وجه التحديد، طلبت جمعيات المقاطعات التطبيق الفوري للمادة ١٧٥ من الدستور

فيما يتعلق بالاحتفاظ على مستوى المقاطعات بنسبة ٤٠ في المائة من الإيرادات التي تتحقق فيها. وعقب ذلك وافقت لجنة مختلطة مؤلفة من مسؤولين تنفيذيين ونواب برلمانيين على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات على تأجيل تنفيذ هذا الإجراء حتى شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، مما يتيح الوقت لوضع الأطر التنظيمية والإدارية اللازمة.

٧ - وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تجري وزارة الداخلية واللامركزية والأمن الوطني مشاورات عامة واسعة النطاق بشأن عملية تحقيق اللامركزية. وخلال الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، فإن نحو ٣٠٠ مسؤول على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات من السلطتين التشريعية والتنفيذية وممثلين للمجتمع المدني وشركاء دوليين شاركوا في منتدى وطني معني باللامركزية. وأُحيلت توصيات المنتدى إلى الجمعية العامة لتنظرها وهي تتداول بشأن مشروع قانون اللامركزية.

٨ - وتتسبب صعوبات مالية خطيرة في تعقيد محاولات جمهورية الكونغو الديمقراطية الرامية إلى إنشاء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز تطورها وكفالة الاستقرار والسلام في المستقبل. وتظل جهود الحكومة الرامية إلى بسط الخدمات الأساسية ومعالجة الاحتياجات الماسة للسكان تتعرض للإعاقة نتيجة لانعدام مؤسسات الدولة أو قيام الموجود منها بأداء عمله بالكاد والهياكل الأساسية المهترئة، فضلا عن الافتقار إلى الموارد. وتحرز الحكومة تقدما في تحقيق الأهداف في إطار البرنامج الذي يرصده الموظفون والتابع لصندوق النقد الدولي. إلا أنها تظل تواجه تحديات متعلقة بالميزانية، بما في ذلك التراكم الكبير للأموال غير المدفوعة، مما يحد من قدرتها على إطلاق المبادرات الرئيسية أو القيام بأعباء المرتبات أو غيرها من النفقات التشغيلية.

٩ - وبالاشتراك مع الجهات المانحة الدولية، وضعت الحكومة في شهر حزيران/يونيه برنامج الإجراءات ذات الأولوية لدعم برنامجها للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ وعقد الحكم (انظر الوثيقة S/2007/156، الفقرة ٩). ويشمل البرنامج، الذي يعتبر خطوة صوب إنشاء شراكة تتسم بالمساءلة المتبادلة بين المجتمع الدولي والحكومة، مجموعة من الإصلاحات والمبادرات عالية الأولوية التي يتعين تنفيذها خلال فترة ١٨ شهرا. ويظل توفير التمويل الكافي لهذه الأنشطة يمثل أولوية عليا، خاصة في ضوء مسؤولية البنك الدولي عن إعادة تصنيف جمهورية الكونغو الديمقراطية من مركز الدولة الخارجة من صراع الذي تحتله حاليا والذي يأتي بمخصصات مالية كبيرة، إلى مركز الدولة المتلقية العادية للدعم من سلة المؤسسة الإنمائية الدولية. ونظرا لانشغال الحكومة إزاء أن الفجوات التمويلية تمثل عاملا رئيسيا في الحد من النمو، فقد حصلت على تعهد بدعم مالي من شركاء جدد، خاصة في قطاعي النقل

والهياكل الأساسية. ومع صياغة هذه الشراكات الجديدة، سيكون من المهم للغاية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي الإبقاء على تصور مشترك لأولويات الإصلاح، بما في ذلك القدرة على تحمل الديون والحكم الرشيد.

١٠ - ونظرا لانعدام تواصل حكومة رئيس الوزراء أنطوان غيزنغا الفعال مع الجمهور إزاء نواياها والعقبات التي تواجه تنفيذ برنامجها، فإنها تتعرض لنقد متزايد من الأطراف السياسية وأطراف المجتمع المدني. وكثيرا ما صوت أعضاء حزب التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية الموالي للحكومة معارضين لبرامج وسياسات تؤيدها الحكومة مثل ميزانية عام ٢٠٠٧. كما تعرض رئيس الوزراء ووزراء رئيسيون إلى التهديد بتقديم اقتراحات لسحب الثقة عنهم.

ثالثا - البيئة الأمنية

١١ - ظل الوضع خلال الفترة المشمولة بالاستعراض مستقرا إلى حد كبير في معظم أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية باستثناء الجزء الشرقي من البلد. ففي هذا الجزء من البلد لا يزال استمرار وجود الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية وأعضاء الميليشيات وغيرهم من المقاتلين غير المدمجين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل مصدرا كبيرا لانعدام الأمن. ولا يزال جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يتسمون بعدم الانضباط وبالافتقار إلى الدعم يشكلون تهديدا لأمن السكان شأنهم شأن قدامى المحاربين المسرحين الذين لم يجر دمجهم بعد.

ألف - مقاطعة كيفو الشمالية

١٢ - تشهد الحالة الأمنية في مقاطعة كيفو الشمالية منذ آذار/مارس تدهورا حادا بسبب زيادة الاشتباكات بين العناصر المسلحة الموالية للقائد المتمرد لوران نكوندا وجنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعات الماي الماي وغيرها من الميليشيات المسلحة بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وتجسد الاشتباكات فشل ''عملية الخلط'' التي يجري بموجبها وضع عناصر موالية لنكوندا وعناصر حكومية تحت القيادة الاسمية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كيفو الشمالية دون أن يجري دمجها بشكل كامل في القوات المسلحة. وإزاء ازدياد حدة التوتر، أبدى قادة إقليميون ومحليون التزاما بالمصالحة. بيد أن السيد نكوندا، بدعوى حماية أقلية التوتسي وفيما يمثل إجراءات أحادية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قام بتكثيف تدخله في التسلسل القيادي للألوية المختلطة وواصل أيضا تجنيد ودعم ميليشيا منفصلة يقدر عدد مقاتليها بـ ٠٠٠ ٥ مقاتل وإنشاء إدارة مدنية موازية، بما فيها الشرطة، في المناطق الخاضعة لسيطرته.

١٣ - وفي ١١ أيار/مايو، أعلنت الحكومة إنهاء ''عملية الخلط'' ودعت إلى دمج جميع الألوية المختلطة مع نشر عدد إضافي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كيفو الشمالية لتحرير الألوية المختلطة من أجل عملية الدمج. وبدأت الألوية المختلطة بالتفكك. وفي ٢٧ آب/أغسطس شرعت العناصر المنشقة في شن هجمات على قوات الحكومة.

١٤ - وخلال القتال الذي اندلع بعد ذلك ركزت البعثة على حماية المدنيين بنشر المزيد من قواعد العمليات المتحركة والدوريات؛ وتقديم المساعدة اللوجستية والطبية إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وإعاقة وصول قوات نكوندا إلى مراكز السكان الرئيسية بما فيها غوما وساكي؛ وحماية تجمعات الأقليات والمشردين داخليا. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، في أعقاب العملية الأولية لتفكيك اللواء المدمج الخامس عشر التابع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مواجهة قوات نكوندا المتقدمة في ساكي، أدى تدخل البعثة إلى وقف تقدم المنشقين باتجاه المدينة. وعملت البعثة بعد ذلك على تسهيل وقف أعمال القتال على المستوى المحلي. بيد أنه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر استؤنفت المعارك الضارية عندما رفض نكوندا وقف إطلاق النار غير الرسمي الذي توسطت فيه البعثة. واستمرت المناوشات مع تحسين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمواقعها. وأدى استمرار حشد قوات الحكومة وتوفير الإمدادات الحكومية في مقاطعة كيفو الشمالية إلى حصار قوات نكوندا فيما بعد وانخفاض عدد المناطق التي تحت سيطرته إلى حد كبير.

١٥ - وفي ضوء الاستسلام التلقائي لعدد من الموالين لنكوندا، قامت الحكومة بتمديد الموعد المحدد لدخول قوات نكوندا في عملية الدمج لغاية ١٥ تشرين الأول/أكتوبر وهو الموعد الذي أعلنته في مطلع الشهر. وكرر الرئيس جوزيف كابيلا، في تصريحات أدلى بها للصحافة، عزمه على استخدام القوة إذا لزم الأمر لضمان استعادة سلطة الدولة. وأكد التزام الحكومة بحماية التوتسي وجميع الطوائف الكونغولية الأخرى، مصرحا بأن ذلك هو المسؤولية الخالصة للجيش الكونغولي الوطني والموحد. وأضاف بأنه طُلب إلى ميليشيات الماي الماي وميليشيات أخرى أن تدخل في عملية الدمج وأن حكومته عرضت خطة على رواندا والبعثة لإيجاد حل نهائي لمشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٦ - وكثيرا ما أدت العمليات التكتيكية لإعادة نشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مقاطعة كيفو الشمالية في أثناء عملياتها ضد نكوندا إلى نشوء حالات فراغ أمني استغلتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالتحالف مع حركة المقاومين الوطنيين الماي الماي وجبهة تحرير مقاطعة كيفو الشمالية. وهاجمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

وجماعات تنتمي إليها قوات نكوندا، مما زاد من تعقيد الحالة وشرّد آلاف المدنيين. وأدت الاشتباكات التي دارت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في بوناغانا بين عناصر بقيادة زعيم الماي الماي كاسيريكا كبامبا وقوات نكوندا إلى فرار نحو ٠٠٠ ١٠ لاجئ إلى أوغندا. وفي أعقاب هذه التطورات، دعا الرئيس كابيلا الزعيم كاسيريكا كبامبا إلى إلقاء أسلحته طوعا خلال ٧٢ ساعة وإلا فإنه سيتعرض لمواجهة أعمال عسكرية. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، في عملية جرى التخطيط لها بالاشتراك مع البعثة، حاصرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كاسيريكا كبامبا مما أدى إلى استسلامه.

١٧ - وإضافة إلى التعجيل بحدوث أزمة إنسانية، أثار القتال في مقاطعة كيفو الشمالية شواغل خطيرة متعلقة بحقوق الإنسان. وفي ٨ أيلول/سبتمبر أكدت البعثة أنباء عن وجود ١٢ قبرا جماعيا قرب ساكي في مواقع كانت من قبل تحت سيطرة قوات تابعة لنكوندا. وأكدت تحقيقات أجريت بالاشتراك مع السلطات القضائية الكونغولية أن المقابر تحتوي على جثث ٢١ ضحية على الأقل منها ست ضحايا كانت أيديهم مقيدة خلف ظهورهم. ويستمر أيضا ورود أدلة على تجنيد جماعات مسلحة للأطفال، بما في ذلك المحاولة التي قامت بها قوات تابعة لنكوندا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لتجنيد حوالي ٢١٠ تلاميذ قسرا من مدرسة قرب بوناغانا. وهرب التلامذة إلى روتشورو حيث تتولى البعثة حمايتهم.

١٨ - وعلى الرغم من استمرار الصراع، يجري إنشاء مؤسسات إقليمية في مقاطعة كيفو الشمالية. وأنشأ الحاكم جوليان بالوكو وحدة للمصالحة الإقليمية ولجنة معنية بالعلاقات بين القوميات في المقاطعة وقامت عدة جبهات فاعلة سياسية ومن المجتمع المدني باتخاذ مبادرات محلية لتعزيز الحوار. وأعلنت الحكومة أيضا عن نيتها عقد مؤتمر شامل على نطاق واسع بشأن مقاطعتي كيفو للتوصل إلى توافق في الآراء واسع ونهائي من أجل السلم والمصالحة، إلا أنه لم يحدد حتى الآن أي تاريخ لعقد المؤتمر.

باء - مقاطعة كيفو الجنوبية

١٩ - في مقاطعة كيفو الجنوبية كثفت الحكومة، بدعم من البعثة، العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة المتبقية. وأدى ذلك إلى انخفاض حاد في حوادث العنف، وإلى انتعاش النشاط الاقتصادي، وزيادة الاستقرار، وتحسن سبل وصول المساعدة الإنسانية. وأنشأت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قواعد عمليات متحركة في منطقتي كاباري ووالونغو وعمد كل منهما إلى تكثيف عمليات التطويق والبحث ضد ''جماعات الراستاس'' في غابتي نينجا وموغابا. وردت الجماعة المسلحة بمهاجمة ثلاث قرى، في

٢٦ أيار/مايو، فقتلت ١٨ مدنيا وأوقعت ٢٧ جريحا وخطفت ١٨ شخصا. ومنعت دورية تابعة للبعثة فيما بعد مرتكبي الانتهاكات من شن هجوم آخر. ومُنعت عدة هجمات لاحقة.

٢٠ - وفي تموز/يوليه حاصرت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عددا من أعضاء ميليشيات بانيامولنج المنشقة في منطقة مويان لاتو. ورفض القائدان ميشيل روكوندا (جماعة مورامفيا) والكولونيل بيسوغو (جماعة ٤٧) عملية الدمج وفرا مع حوالي ٢٠٠ فرد من مقاتليهم إلى غابة إيتومبوي. وواصل القائدان نصب الكمائن للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، استسلم قائد الميليشيا الكابتن ياكوتومبا للحكومة، وهو من أشرس المعارضين لميليشيات بانيامولنج، نتيجة لعاملين مشتركين هما الضغط العسكري وإقناع ٢٥٠ مقاتلا من مقاتليه بالاشتراك في عملية الدمج. وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن في الوضع الأمني، لا تزال توجد في مقاطعة كيفو الجنوبية أعداد كبيرة من أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات مسلحة أصغر حجما وهم مصدر قلق مستمر.

جيم - مقاطعة إيتوري

٢١ - مع استمرار حالات التوتر العرقي فيما يتعلق باستخدام الأراضي، شهدت الحالة الأمنية في إيتوري تحسنا. وفي ٧ نيسان/أبريل تقدم قائد ميليشيا جبهة القوميين ودعاة الاندماج بيتر كريم مع بعض من شركائه للاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية استجابة لدعوة الحكومة المقترنة بضغط عسكري من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة. وأدى اتفاق أبرم لاحقا في الأول من حزيران/يونيه لإدماج ما تبقى من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وجماعات الميليشيا التابعة للحركة الثورية الكونغولية إلى بدء برنامج خاص لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٥ آب/أغسطس للمتبقين من المقاتلين في مقاطعة إيتوري. وفيما أوردت جماعات الميليشيا قوائم بنحو ٦٦٥ ٤ اسما من أجل البرنامج، يعتقد أن هذا الرقم مبالغ فيه. وفي ختام البرنامج، جرى نزع السلاح من حوالي ٨٥١ ١ مقاتلا. ويتعين أن ينضم المقاتلون المسرحون إلى برامج عمل كثيفة العمالة مخصصة لإعادة الإدماج في المجتمع جرى ترتيبها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستخضع العناصر المتبقية التابعة لجبهة القوميين ودعاة الاندماج وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، التي تجزأت في الوقت الحاضر إلى جماعات أصغر حجما، لضغط من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من البعثة، لكي يجري نزع سلاحها. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر وصل إلى بونيا بيتر كريم وكوبرا ماتاتا قائد جبهة القوميين ودعاة الاندماج. ومن المتوقع إرسالهما بمعية ماتيو نغودجولو،

قائد الحركة الثورية الكونغولية، لتلقي التدريب في إطار القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خارج مقاطعة إيتوري.

دال – مقاطعتا كاتانغا ومانيما

٢٢ – تقتضي الحالة في أجزاء من مقاطعتي مانيما وكاتانغا يقظة مستمرة، حيث لا يوجد انتشار يذكر للبعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على السواء. وفي ٦ تموز/يوليه، حاصر حوالي ٤٠٠ عنصر من جماعات الماي الماي مكان إقامة حاكم الإقليم في بونيا بمقاطعة مانيما معربين عن الغضب فيما يخص استحقاقات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي طال انتظارهم لها. وفي الأول من آب/أغسطس أدى الاحتجاج العنيف ضد الأمم المتحدة فيما يتعلق بعودة لاجئي بانيامولنج إلى موبا في شمال شرقي كاتانغا إلى إجلاء جميع الموظفين المدنيين للأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وفي مانيما، وهي مكان نشأة عدد من حركات الماي الماي، إضافة إلى شمال ووسط كاتانغا، لا يزال آلاف المقاتلين خارج إطار أي برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويطرح غياب عملية فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مخاطر أمنية بالنسبة إلى السكان والأمم المتحدة والموظفين العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما في المناطق النائية حيث تكون سلطة الدولة محدودة ويظل من العسير الوصول إليها.

هاء – كينشاسا

٢٣ – وفي كينشاسا، وقعت مواجهة في آذار/مارس بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحوالي ٣٠٠ فرد من الحراس الشخصيين للسيناتور ونائب الرئيس السابق جان بيير بيمبا مما تسبب في صراع شديد دام يومين أدى إلى مقتل ٣٠٠ شخص على الأقل بمن فيهم عدد كبير من المدنيين وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات بما في ذلك الأضرار التي لحقت ببعض السفارات ومكتب الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الاتهام الرسمي بالخيانة العظمى الذي وجهته الحكومة إلى السيناتور بيمبا، فقد سمح له بأن يغادر البلد بمعية أسرته المباشرة في ١١ نيسان/أبريل للحصول على العلاج الطبي بموجب إذن سفر منحه له مجلس الشيوخ. واعتقلت قوات الأمن ما يزيد على ٢٠٠ شخص خلال القتال وبعده، وكان ذلك في حالات كثيرة دون اتباع إجراء قانوني. وواصلت قوات الأمن مضايقة سياسيي المعارضة ومؤيديهم وقامت بنهب مقر حزب السيناتور بيمبا حركة تحرير الكونغو إضافة إلى محطتي الإذاعة والتليفزيون اللتين يملكهما. ولم يعد السيناتور بيمبا بعد إلى البلد، حيث يعزى ذلك إلى مخاوف متعلقة بأمنه الشخصي والتهم القانونية الموجهة له.

رابعا – التطورات الإقليمية

٢٤ – في ٣ آب/أغسطس، وفي أعقاب ما زُعم من اقتحام صندل أوغندي للتنقيب عن النفط للمياه الكونغولية في بحيرة ألبرت، أسفر تبادل لإطلاق النار بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الأوغندية عن مصرع أحد جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومواطن بريطاني يعمل لحساب شركة النفط. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، وفي حادث منفصل، أطلقت القوات الأوغندية النار على صندل ركاب كان يبحر في بحيرة ألبرت ويقِل ٤٢ مدنيا كونغوليا واثنين من أعضاء القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدى ذلك الحادث إلى مصرع ستة مدنيين وإصابة تسعة آخرين بجروح، منهم أحد أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وفي أعقاب محادثات جرت بشأن ترسيم الحدود، اتفق البلدان على إنشاء لجان مشتركة تُعنَى بالمسائل العسكرية والأمنية والاقتصادية. ويُعتزم إنشاء لجنة مشتركة أخرى لمراقبة الأنشطة المتصلة بالنفط على طول الحدود.

٢٥ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبدت أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا العزم على تعزيز التعاون الإقليمي. وانعكس ذلك في سلسلة من اجتماعات اللجنة الثلاثية المشتركة زائد واحد، وعدد من الاجتماعات الثنائية التي جرت بين رؤساء الدول والوزراء ورؤساء الأركان، وكذلك في عمل الأفرقة دون الإقليمية والإقليمية المشكلة بموجب ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أعيد تفعيل الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وهي جماعة دون إقليمية، واعتمد مجلسا البرلمان ميثاق البحيرات الكبرى إلا أن الرئاسة لم تتخذ إجراء بشأنه بعد.

٢٦ – وفي ٣٠ تموز/يوليه، وقَّع الرئيس كابيلا ورئيس أنغولا، خوسيه إدواردو دوس سانتوس، اتفاقا بشأن التنقيب عن النفط الموجود في المياه البحرية بين البلدين واستغلاله بصورة مشتركة. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أقرت الجمعية الوطنية الاتفاق بأغلبية كبيرة.

٢٧ – وفي ٢ أيلول/سبتمبر، ناقش وزيرا خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في كينشاسا التوترات المستمرة في مقاطعة كيفو الشمالية واستمرار وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كلتا المقاطعتين. وقد اتفقا الوزيران على إعادة تفعيل آلية تحقق مشتركة، وقررا أنه ينبغي أن يُطلَب من الاتحاد الأفريقي والبعثة دعم إنشاء أمانة في غوما، وطلبا من البعثة تكثيف مراقبة الحدود. إلا أن الاجتماع بشأن آلية التحقق المشتركة الذي كان مقررا عقده في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر لم ينعقد نظرا لاستدعاء رواندا لوفدها.

٢٨ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، وفي اجتماع عُقد في جمهورية تنزانيا المتحدة، اتفق رئيسا جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا على سحب القوات من حدودهما المشتركة وتعزيز التعاون الثنائي في عدد من المجالات، منها استغلال الموارد الطبيعية في بحيرة ألبرت وما حولها، والقضاء على القوى السلبية التي تعمل من أراضيهما. كما عقد رئيسا هيئة أركان الجيش في كلا البلدين مناقشات ثنائية.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة الثلاثية المشتركة زائد واحد أربع مرات بتيسير من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حضرت البعثة بصفة مراقب. وفي ١٨ نيسان/أبريل، توصل الفريق إلى اتفاق بشأن اتخاذ إجراءات مشتركة لعلاج الأسباب الجذرية للصراع في منطقة البحيرات الكبرى. وفي ٢٨ آب/أغسطس، ناقش اجتماع لرؤساء الأركان استراتيجيات للتعامل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. واستُعرِضت هذه الاستراتيجيات بعد ذلك، إلى جانب توجيهات للمتابعة، في اجتماع وزاري عُقِد في كمبالا في ١٧ أيلول/سبتمبر. وقرر رؤساء الأركان الدفاع أيضا أنه ينبغي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إعداد خطة تشغيلية مفصلة للقيام بعمليات عسكرية محتملة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، حيث تجري بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويُحتمل أن تحظى أيضا بدعم إضافي من بلدان أخرى. وتعهدت الحكومة بتقديم هذه الخطة في الاجتماع الوزاري الثلاثي المقبل الذي سيُعقَد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٣٠ - واجتمعت خلية تخطيط مشتركة حديثة الإنشاء في كيسانغاني في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ كما اجتمعت آلية التحقق المشتركة التي أعيد تشكيلها بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على مستوى نواب الوزراء في غوما في ٢١ أيلول/سبتمبر. وفي اجتماع عُقِد في ١ تشرين الأول/أكتوبر، أقر رؤساء أركان اللجنة الثلاثية المشتركة زائد واحد هيكل خلية التخطيط المشتركة وتنظيمها وإجراءات تشغيلها، وناقشوا آليات التحقق المشتركة وغيرها من الإجراءات لإدارة الأحداث التي تقع عبر الحدود.

خامسا - إصلاح القطاع الأمني

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتُّخِذت خطوات هامة نحو إصلاح القطاع الأمني. ففي تموز/يوليه، ركزت الحكومة، في الاجتماع الأول لفريق الاتصال الذي انعقد تحت قيادتها، على إصلاح قطاع الدفاع، حيث تم وضع قيود زمنية أولية صارمة لإعادة هيكلة المقر وتشكيل قوة رد سريع تحل تدريجيا محل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في غضون عامين. ونوقش أيضا وضع مفهوم تمهيدي للتطوير الأطول أجلا لعدد

إضافي من القوات العسكرية والجوية والبحرية. وأقر فريق الاتصال عقد مائدة مستديرة بغرض النظر في خريطة طريق تهدف إلى إصلاح القطاعات الثلاثة، الدفاع والشرطة والقضاء، وما يتصل بذلك من دعم دولي. وكان من المخطط في البداية عقد الاجتماع في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، غير أنه تم تأجيله منذ ذلك الحين.

٣٢ - وبالنسبة للقطاع العسكري، تشارك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وخبراء دوليون آخرون بناء على طلب من وزارة الدفاع في لجان فرعية بشأن التنظيم العام، وإدارة القوات، والموارد البشرية، والإدارة، والعلاقات بين القوات المسلحة والشعب. وستحدد هذه اللجان الفرعية برامج بعينها يمكن اقتراح تقديم دعم متعدد الأطراف أو ثنائي لها في اجتماع المائدة المستديرة.

٣٣ - وفي ٢ تموز/يوليه، بدأت البعثة برنامجها التدريبي القصير الأجل لـ ٣٣ كتيبة (١١ لواء)، حسب الولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ١٧٥٦ (٢٠٠٧). ويركز البرنامج الذي يستمر لثلاثة أشهر على الانضباط والسلوك، بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنفيذية والتجانس. واشتملت الدورة التدريبية أيضا على مسائل حقوق الإنسان، وحماية الطفل، والقانون الإنساني الدولي، ومنع العنف الجنسي والعنف الجنساني. وأكمل أفراد عددهم ٣ ٧٥٠ فردا من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية السلسلة الأولى من التدريب، منهم ١ ٥٠٠ فرد شاركوا في البرنامج الاستهلالي و ٢ ٢٥٠ فردا في الحلقة الأولى. ونُشرت فرقتا عمل تدريبيتان إضافيتان تتبعان للبعثة في سبيل التعجيل بالبرنامج وإتمام التدريب بحلول أيلول/سبتمبر٢٠٠٩.

٣٤ - وتلقى حوالي ٦٠ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، منهم ٢ ٣٤٥ امرأة، تدريبا محدودا. وتراجع تدريب أفراد الشرطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب قلة الأموال المقدَّمة من المانحين. وبالنسبة للإصلاح الشامل لجهاز الشرطة، وقَّع رئيس الوزراء غيزنغا مرسوما ينشئ لجنة معنية بإصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية. وبدأت لجنة مشتركة بين الوزارات أيضا في صياغة قانون أساسي بشأن تنظيم الشرطة الوطنية.

٣٥ - وبدأت وزارتا الدفاع والعدل في اتخاذ مبادرات للتصدي للإفلات من العقاب على الجرائم العنيفة وجرائم الفساد، إلى حين القيام بإصلاحات أطول أجلا. وتجري البعثة تدريبا للقضاة والمحامين العسكريين، وتسدي المشورة بشأن إصلاح قوانين العدالة العسكرية. وتدعم البعثة أيضا الوزارات في وضع استراتيجيات لتعزيز العدالة المدنية والعسكرية ونظام السجون. ويشمل ذلك مساعدة وزارة العدل في وضع إطار استراتيجي لإصلاح نظام العدالة، ووضع خطة إنمائية استراتيجية لنظام السجون، وتشريعات للسجون.

ويتوقع أن تُدمَج هذه الاستراتيجيات في برنامج شامل لإصلاح القطاع الأمني تجرى مناقشته في اجتماع المائدة المستديرة المقبل.

سادسا – نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٦ – إن نزع سلاح المقاتلين الكونغوليين المنتمين إلى مختلف الجماعات المسلحة، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإيجاد حل نهائي لوجود مقاتلين أجانب على الأراضي الكونغولية، منهم مقاتلين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، وجيش الرب للمقاومة، سيكون أمرا أساسيا لخلق بيئة أمنية مستقرة، مما يؤدي إلى الخفض التدريجي للبعثة ومن ثم إلى مغادرتها. وشارك في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حتى الآن ٦٨٧ ١٦٥ مقاتلا من المقاتلين السابقين هؤلاء. وأُدمِج ٩٢٩ ٦٢ فردا منهم في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في حين سُرِّح ٧٥٨ ١٠٢ فردا وهم يتلقون استحقاقات مالية. وأُعيد نحو ٣٠٠ ١٥ من المحاربين الأجانب الذين يُقدر عددهم بنحو ٥٠٠ ١٨ فردا، أغلبهم من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إلى أوطانهم.

٣٧ – وعلى الرغم مما تحقق من تقدم ملحوظ، تبقى هناك تحديات ضخمة. فلا تستهدف مشاريع إعادة الإدماج الأطول أجلا سوى ٦٩٧ ٥٤ فردا من المقاتلين الكونغوليين السابقين الذين التحقوا ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويشكل المستبعدون من هذه المشاريع مصدرا لقلاقل عنيفة متكررة في مختلف أنحاء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين إلحاق نحو ٠٩٦ ٧٨ مقاتلا من المقاتلين الكونغوليين المؤهلين للالتحاق بالبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهناك عدد إضافي من المقاتلين، قوامه ٤٠٠ ١٩ مقاتل، يتألفون من جماعة الماي ماي وغيرها من العناصر التي لم توقع على الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالمرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٢، خارج نطاق البرنامج الوطني.

سابعا – الحالة الإنسانية

٣٨ – تحسنت الحالة الإنسانية عموما في العديد من المقاطعات، فقد عاد أكثر من مليون من الأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم منذ بداية عام ٢٠٠٦. بيد أن الحالة في المنطقة الشرقية من البلد، لا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، لا تزال مبعث قلق بالغ. ويصل العدد الإجمالي للمشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا إلى ١,٢ مليون شخص يوجد معظمهم في المقاطعتين المذكورتين آنفا. ففي مقاطعة

كيفو الشمالية وحدها، شُرد من السكان في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عدد يُقدر بـ ٥٥٠ ٣٧١ شخصا. وكذلك أسفر القتال الدائر في كيفو الشمالية عن ارتحال اللاجئين من جمهورية كونغو الديمقراطية إلى أوغندا. وأصبحت أوساط المساعدة الإنسانية في المنطقة مثقلة بأعباء تنوء بها حيث لم تتلق سوى نسبة ٥٦ في المائة من المبلغ المطلوب في خطة العمل الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٧ والذي يبلغ مجموعه ٦٨٦ مليون دولار، وجرى حشد الموارد من خلال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وكثيرا ما يعرقل سوء الأوضاع الأمنية وتردي الهياكل الأساسية وصول المساعدة الإنسانية، كما تعوقها أيضا الجماعات المسلحة وقوات الأمن الوطنية.

ثامنا – حقوق الإنسان وحماية الطفل

٣٩ – ما برحت حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك ظاهرة الإفلات من العقاب في نطاق الدوائر الأمنية، تشكل باعثا على القلق العميق. ويتزايد عدد البلاغات الواردة عن حدوث حالات إعدام تعسفي واغتصاب وتعذيب من جانب أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، فضلا عن حالات المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. كما أن كلا من دوائر الاستخبارات العسكرية والمدنية، وفرع العمليات الخاصة التابع للشرطة الوطنية الكونغولية في كينشاسا، والحرس الجمهوري متورط في جرائم ذات دوافع سياسية، بما في ذلك تخويف أعضاء أحزاب المعارضة والصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكبت قوات المتمردين الموالية لنكوندا جرائم شديدة الفظاعة في مقاطعة كيفو الشمالية، بما في ذلك حالات إعدام تعسفي وتجنيد للمحاربين الأطفال.

٤٠ – ولا يزال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي مستشريا، في حين أنه لا يمثل من مرتكبي هذه الجرائم أمام نظام العدالة الجنائية سوى العدد القليل. ويُفرج بكفالة عن الكثير من المتهمين الذين يختفون بعد ذلك عن الأنظار. وكثيرا ما يُحكم على المتهمين الذين تثبت إدانتهم بأحكام مخففة للغاية، ويسمح لهم في بعض الأحيان بالهرب من مكان الاحتجاز. ويواصل القادة العسكريون وقادة الشرطة، فضلا عن السلطات المحلية، تشجيع أسر ضحايا الاغتصاب على قبول التسوية خارج إطار المحاكم.

٤١ – وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، سلّمت الحكومة جيرمان كاتانغا إلى المحكمة الجنائية الدولية. ووُجهت إلى كاتانغا ثلاثة اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وستة اتهامات بارتكاب جرائم حرب. وحُكم بالسجن المؤبد على ١٣ من ضباط القوات المسلحة

المسؤولين عن حالات إعدام تعسفي واغتصاب وأعمال نهب متواصلة وقعت في إيتوري في الفترة بين شهري آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وفيما عدا ذلك، لم يُحرز تقدم يُذكر في مجال محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب. وليس هناك ما يفيد بإجراء تحقيقات وافية في أي من الأحداث الجسيمة التي اقتُرفت في مقاطعة الكونغو السفلى أو في أثناء الأحداث التي وقعت في كينشاسا، ولم تنظر المحاكم في أي منها. ولا تزال عملية إقامة العدل على الصعيدين المدني والعسكري عرضة للفساد، كما أنها تفتقر إلى الموارد إلى حد كبير. وتواصل السلطات السياسية والعسكرية التدخل في القضايا البارزة، بما في ذلك التدخل في الأحكام الصادرة أثناء محاكمة المشتبه فيهم في قضية مقتل سيرج ماهيشي، الصحفي في إذاعة أوكابي.

٤٢ - وفي أثناء زيارة للويز آربور، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر أيار/مايو، شجعت المفوضة السامية الحكومة على إرساء عملية للفحص الهدف منها كفالة استبعاد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العمل في مؤسسات الدولة بما فيها الدوائر الأمنية. واستهلت المفوضة السامية أيضا، بتأييد من الرئيس كابيلا، عملية مسح للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في البلد بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٣. والمراد من ذلك أن تستعين الحكومة بالنتائج التي تسفر عنها هذه الدراسة الاستقصائية لوضع استراتيجية وطنية للعدالة خلال المرحلة الانتقالية. ويعمل حاليا كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة على حشد التمويل اللازم واستكمال غير ذلك من الاستعدادات السابقة لعملية المسح.

٤٣ - ولا يزال العنف الجنسي والجنساني متفشيا في جميع أنحاء البلد، وتعد الدوائر الأمنية ضمن أسوأ مقترفي هذه الجرائم. ولذلك، تعالج كل الدورات التدريبية التي تقدمها البعثة إلى أفراد القوات المسلحة أسباب العنف الجنسي وعواقبه كما تشمل تعريفهم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الواجبة للمرأة. وتقوم البعثة أيضا بتوعية القضاة العسكريين بالقوانين المتعلقة بالعنف الجنسي التي اعتمدت وسنت في عام ٢٠٠٦ إلا أنه ينـدر تطبيقها. وتعمل البعثة مع الجهات المانحة ووزارتي الدفاع والعدل لتنفيذ برنامج للتوعية والتدريب يُطبق لمدة عام واحد في جميع أرجاء البلد للتشجيع على تطبيق القانون الجديد.

٤٤ - وفي أيار/مايو، شرعت البعثة مع المفوضية الأوروبية في تنفيذ مشروع لبناء قدرات المجتمع المدني على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وضحايا انتهاكاتها والشهود على هذه الانتهاكات. ووضعت الحكومة مشروع قانون جديد لحماية الطفل ليقدم إلى

الجمعية الوطنية في دورتها الحالية، وبدأت البعثة حملة تدوم لمدة ستة أشهر لتعزيز دور الشرطة الوطنية الكونغولية في مجال حماية الطفل.

تاسعا – الانتخابات المحلية

٤٥ – في ١ آذار/مارس، كاتبني رئيس الوزراء جيزنغا، كما ذكرت سابقا، طالبا مساعدة تقنية ولوجستية من الأمم المتحدة من أجل الاستعداد للانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلب رئيس الوزراء أيضا أن تنسق الأمم المتحدة جميع أشكال المساعدة الدولية المقدمة للانتخابات. وبموجب القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧)، أقر مجلس الأمن بأهمية هذه الانتخابات باعتبارها معلما أساسيا على طريق إعادة السلام والاستقرار على المدى الأطول وتحقيق المصالحة الوطنية وإرساء سيادة القانون في جمهورية البلد. وأذن المجلس للبعثة بتقديم المساعدة الأولية إلى السلطات الكونغولية في تنظيم الانتخابات المحلية والتحضير لها وإجرائها، بما في ذلك تقديم المشورة والمساعدة التقنية والدعم اللوجستي. وتمثل الانتخابات المحلية آخر خطوات الدورة الانتخابية المتوخى تنفيذها بموجب الاتفاق الجامع المبرم في عام ٢٠٠٢.

٤٦ – وإثر النظر في خيار إجراء الانتخابات المحلية على مدى عدة أشهر وفي عدد صغير من المقاطعات في كل مرحلة، فضلت الحكومة إقامة انتخابات مباشرة متزامنة تجري في يوم واحد في جميع أنحاء البلد وذلك في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. ولإرساء الإطار اللازم للوفاء بالموعد المقرر للانتخابات، أقر مجلس الوزراء القانون الأساسي المتعلق باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الذي أحيل في ١٢ حزيران/يونيه إلى الجمعية الوطنية. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أكدت المحكمة العليا من جديد استمرار اللجنة الانتخابية للمرحلة الانتقالية (اللجنة الانتخابية المستقلة) في الاضطلاع بدورها وسلطاتها ريثما يتم تشكيل اللجنة الجديدة. إضافة إلى ذلك، فإن مشروع القانون المتعلق باللامركزية، المعروض حاليا على الجمعية الوطنية، من شأنه أن يحدد جملة أمور منها تأكيد الحدود الإقليمية للدوائر الانتخابية.

٤٧ – في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، استهل وفد مشترك من وزارة الداخلية واللجنة الانتخابية المستقلة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة سلسلة من الزيارات إلى عواصم المقاطعات لإحاطة السلطات المحلية والمسؤولين الانتخابيين علما بالاستعدادات للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٨. وبالنظر إلى انخفاض تمثيل المرأة في أعقاب الانتخابات المجراة في العام الماضي، تتخذ البعثة وشركاء الأمم المتحدة خطوات نحو إذكاء وعي الناخبين

وتوعية المرأة فيما يتعلق بالانتخابات. وينظر مجلس الوزراء حاليا في مشروع قانون للتكافؤ بين الجنسين، من شأنه أيضا فتح آفاق تعد بتحسين نتائج الانتخابات المحلية بالنسبة للمرأة.

٤٨ - وسيكون عدد الناخبين ومراكز الاقتراع في الانتخابات المحلية مماثلا تقريبا لما كان عليه في الانتخابات الوطنية، غير أن الانتخابات المحلية ستتسم إلى حد كبير بالمزيد من التعقد. ويتوقع بلوغ عدد المرشحين المتنافسين نحو ٢٠٠ ٠٠٠ مرشح في أكثر من ٦ ٠٠٠ دائرة انتخابية وذلك بالمقارنة بـ ١٣ ٠٠٠ مرشح في ١٦٩ دائرة في الانتخابات الوطنية. وللتصدي لهذا التحدي، ستحتاج اللجنة الانتخابية المستقلة إلى توسيع نطاق هياكلها الميدانية إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، وعدت الحكومة بزيادة التمويل المقدم إلى اللجنة. وتعمل البعثة أيضا على تعزيز القدرات التخطيطية للجنة عن طريق مواصلة تقديم المساعدة إليها وبدء العمل في ١ أيار/مايو في برنامج يدوم خمس سنوات تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يهدف إلى بناء القدرات المؤسسية.

٤٩ - وبالنظر إلى مساحة البلد وافتقاره إلى وسائل النقل البري، ستكون الحكومة والسلطات الانتخابية في حاجة إلى دعم قوي من جانب البعثة، لا سيما الدعم المقدم في شكل مساعدة لوجستية ومشورة تقنية والموازي من حيث نطاقه لما قُدم إلى الحكومة أثناء الانتخابات الوطنية. ويشمل الدعم المطلوب النقل الجوي للمواد الانتخابية من كينشاسا و ١٥ مركزا آخر إلى ٢١٠ مواقع تقريبا في جميع أنحاء البلد حيث لا يوجد كيان وطني آخر قادر على الاضطلاع بهذه المهمة.

٥٠ - وتُقدر حاليا الميزانية المخصصة للانتخابات المحلية، فيما عدا الدعم الإضافي المقدم من البعثة والتدابير الأمنية أثناء الانتخابات، بمبلغ ١١٧,٨ مليون دولار. ووافقت الحكومة على تحمل تكاليف الموظفين الانتخابيين إضافة إلى التكاليف التشغيلية للجنة الانتخابية المستقلة. والمطلوب من المانحين توفير مبلغ يناهز الـ ٩٢,٤ مليون دولار لتغطية كافة التكاليف الأخرى. وتتراوح حاليا التكاليف التقديرية للدعم الإضافي المقدم من البعثة بين ٨٠ و ١٠٠ مليون دولار. وكما أشرت في رسالتي المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر إلى رئيس مجلس الأمن، فإن موافقة المجلس المبكرة على توفير البعثة كامل الدعم وعلى نطاق مواز لما قُدم أثناء الانتخابات الوطنية، أمر أساسي إذا أريد تيسير اتخاذ السلطات الكونغولية والمانحين قرارات هامة وتهيئة مهلة كافية لإتمام استعدادات البعثة.

عاشرا – السلوك والتأديب

٥١ – يواصل ممثلي الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية إيلاء أولوية قصوى، عن طريق اتخاذ تدابير وقائية مشددة، لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وكذلك لمنع سائر أنواع سوء السلوك في أوساط أفراد البعثة. فخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧، تلقى نحو ١٠ ٠٠٠ فرد من أفراد البعثة التدريب بما يشمل تدريبا في إطار برنامج جديد مصمم خصيصا للموظفين المدنيين المعينين على الصعيدين الدولي والمحلي. ونُفذت سبع بعثات تقييم في مختلف أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ينتشر فيها أفراد البعثة، وأُعدت لجميع الحالات تحليلات شهرية وفصلية ونصف سنوية.

٥٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوصت البعثة بإرجاع ١١ فردا من أفراد العنصرين العسكري والشرطي إلى أوطانهم لأسباب تأديبية وذلك نتيجة لادعاءات معززة ببراهين بارتكابهم أعمال استغلال واعتداء جنسيين أو مخالفتهم تدابير وقائية ذات صلة بهذا الموضوع. ومنذ إنشاء مكتب معالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في أوائل عام ٢٠٠٥، أوصي بإرجاع ما مجموعه ٥٢ شخصا إلى أوطانهم لأسباب تأديبية.

حادي عشر – التوجهات المستقبلية للبعثة

٥٣ – طورت البعثة، بالتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، مفهوما للعمليات من أجل تنفيذ ولايتها بموجب القرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧) يشتمل على نقاط مرجعية وجدول زمني إرشادي لخفض البعثة بشكل تدريجي. ولمساعدة البعثة في تخطيطها الاستراتيجي، قامت بعثة تقييم فنية بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، ضمت ممثلين عن إدارة الدعم الميداني وإدارة الشؤون السياسية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية حقوق الإنسان وإدارة شؤون السلامة والأمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه. وأجرت بعثة التقييم الفنية مشاورات مع قيادة البعثة ومع مسؤولين كونغوليين رفيعي المستوى منهم رئيسا مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، ورؤساء الكتل البرلمانية، ووزير الدفاع، ورئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، ومع ممثلين للمجتمع المدني في الكونغو. واجتمعت بعثة التقييم أيضا مع ممثلين للسلك الدبلوماسي في كينشاسا؛ وممثلين لبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إصلاح القطاع الأمني وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية؛ وفريق الأمم المتحدة القطري؛ ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المجال الإنساني. وزار أعضاء في بعثة التقييم المكاتب الميدانية للبعثة ووحداتها في كيسانغاني وبوكافو. وأوفدت إدارة شؤون الإعلام في

آب/أغسطس بعثة منفصلة لتقييم اتصالات البعثة وبرنامجها الإعلامي. وترد في هذا التقرير استنتاجات وتوصيات بعثتي التقييم هاتين.

٥٤ - وستصب البعثة جهودها، استنادا إلى ولايتها الحالية، على إيتوري ومقاطعتي كيفو وكاتانغا الشمالية حيث ستواصل التركيز على حماية السكان المدنيين وتنفيذ الأنشطة الإنسانية. وستقدم الدعم أيضا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إعداد وتنفيذ العمليات الهادفة إلى إحلال الاستقرار في هذه المناطق وتفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية، مما سيمكن جيش وشرطة الكونغو من تحمّل مسؤولياتهما كاملةً في أسرع وقت ممكن لتوفير الأمن للسكان وحمايتهم ومساعدة الحكومة في بسط سلطتها على المنطقة من جديد. وستساند البعثة أيضا، ضمن نطاق ولايتها وقدراتها وبناءً على طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، المبادرات الهادفة إلى إحلال الاستقرار وبناء الثقة على مستوى المناطق، مثل آليات التحقق المشتركة أو دوريات حراسة الحدود المعززة والمتفق عليها على الصعيد الثنائي أو عبر مناقشات متعددة الأطراف.

٥٥ - وستواصل البعثة تقديم المشورة والمساعدة للحكومة واللجنة الانتخابية المستقلة في التحضير للانتخابات المحلية. إضافة إلى ذلك، سيكون العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعان للبعثة على أهبة الاستعداد لمساندة السلطات الكونغولية، بناء على طلبها، في تهيئة بيئة آمنة وسلمية لإجراء الانتخابات. وستوفر البعثة أيضا مستشارين إضافيين في شؤون الانتخابات ومساعدة لوجستية مباشرة لإجراء الانتخابات المحلية فعليا، ضمن الحدود التي يأذن بها مجلس الأمن وبشرط توافر الموارد الإضافية اللازمة.

٥٦ - وستقوم البعثة، فضلا عن تركيز اهتمامها على إحلال الأمن في شرق البلد، بنشر أفراد شرطة وموظفين مدنيين في جميع المقاطعات لتطوير قدرات الشرطة الوطنية الكونغولية وأجهزة إنفاذ القانون المرتبطة بها؛ ولتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون؛ والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من أجل المساعدة على وضع حد للإفلات من العقاب. وستوفر البعثة أيضا المشورة بشأن تعزيز قدرات النظام القضائي ونظم السجون مع التركيز على نظام العدالة العسكرية. وسيبدأ التخطيط لتسليم أنشطة بناء القدرات الطويلة الأجل، ولا سيما تلك المتعلقة بالشرطة والجهاز القضائي، التي لا يمكن إنجازها في غضون الفترة المرتقبة لعمل البعثة، إلى فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء. وستضطلع البعثة في هذا السياق بدور المحفّز والميسّر من أجل تشجيع شركاء دوليين آخرين على المشاركة في دعم الجهود الطويلة الأجل في ميادين مثل إصلاح القطاع الأمني.

٥٧ - وسيواصل العنصر الإعلامي للبعثة تكييف وتطبيق استراتيجية اتصالات لتكملة إجراءات أخرى تتخذها البعثة وشركاؤها لمعالجة الحالة في مقاطعتي كيفو. وستركز خطة البعثة الشاملة للإعلام والاتصال أيضا على المساعدة في تهيئة السكان للانتخابات المحلية. وستستكشف الخطة الإمكانيات المتوافرة لمساعدة المؤسسات الحكومية والبرلمان في بناء قدرات الاتصالات الخاصة بها ودعم تطوير وسائط الإعلام المحلية وترشيدها. وفي سياق شراكة البعثة مع مؤسسة هيروندیل (Fondation Hirondelle)، ستظل إذاعة أوكابي عنصرا رئيسيا من عناصر الجهود الإعلامية التي تبذلها البعثة.

ثاني عشر - النقاط المرجعية وخفض البعثة

٥٨ - تمشيا مع طلب مجلس الأمن وضع نقاط مرجعية وجدول زمني إرشادي للانسحاب التدريجي للبعثة، التمست بعثة التقييم الفنية وجهات نظر محاوريها الكونغوليين والدوليين وفريق الأمم المتحدة القطري. وبيّنت المشاورات أنّ ثمة توافقا في الآراء على أنّ أيّ خطة لتقليص عدد أفراد البعثة وانسحابها في نهاية الأمر يجب أن ترتكز على عدة شروط مسبقة أساسية هي: (أ) نزع سلاح الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية وتسريحها أو إعادتها إلى أوطانها بحيث لا تعود تشكل أيّ تهديد جدي للسلم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو البلدان المجاورة، ولا سيما في الشرق؛ (ب) بلوغ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية مستويات من القدرة تخوّلها الاضطلاع بمسؤولية أمن جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المهام التي تؤديها البعثة حاليا؛ (ج) بقاء البعثة منتشرة، بقوامها الحالي، حتى انتهاء الانتخابات المحلية على الأقل. إضافة إلى هذه الشروط المسبقة العملياتية، حُدِّدت نقاط مرجعية لقياس التقدم الذي يحرزه البلد باتجاه تحقيق هدفين جوهريين يمثلان الأولويات الأساسية للقرار ١٧٥٦ (٢٠٠٧)، وهما: (أ) إرساء بيئة أمنية مستقرة شاملة؛ (ب) تدعيم المؤسسات الديمقراطية.

٥٩ - وفي ما يتعلق بإرساء بيئة أمنية مستقرة، سيقاس التقدم المحرز باتجاه بلوغ هذا الهدف الشامل بإنجاز نقاط مرجعية عامة من قبيل: (أ) تحقيق الاستقرار في المناطق الحساسة، وخصوصا في شرق البلد؛ (ب) إكمال نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم ونزع سلاح الجماعات الأجنبية المسلحة و/أو إعادتها إلى أوطانها؛ (ج) بسط سلطة الدولة على جميع أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (د) إصلاح القطاع الأمني بما في ذلك تأسيس قوات مسلحة وطنية تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون وتمتلك القدرة على حماية المؤسسات الدستورية والشعب في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتشكيل شرطة وطنية موحدة توكل إليها مهمة توفير الأمن العام وتكون قادرة على حماية السكان وممتلكاتهم

وتعمل في الوقت نفسه على صون القانون والنظام واحترام حقوق الإنسان؛ وإرساء نظام قضائي مستقل وقادر على العمل.

٦٠ - وفي ما يتعلق بتدعيم المؤسسات الديمقراطية، حُددت النقاط المرجعية العامة التالية: (أ) اعتماد التشريعات التي لا بد منها وإقامة مؤسسات الدولة الأساسية على صعيد القطر والمقاطعات وعلى الصعيد المحلي، وقياس التقدم المحرز في اتجاه تحقيق اللامركزية؛ (ب) النجاح في إجراء انتخابات محلية ذات صدقية.

٦١ - وستواصل البعثة، بالتشاور مع الحكومة وسائر أصحاب المصلحة، تطوير هذه النقاط المرجعية العامة وتحضير مصفوفة تحدَّد فيها مؤشرات قابلة للقياس يجري إدراجها، قدر المستطاع، في تقريري القادم إلى مجلس الأمن. ويجب التشديد على أنّ تحقيق هذه النقاط المرجعية العامة وكذلك بعض المؤشرات الخاصة إنما يتعدّى نطاق قدرات وولاية البعثة وحدها بسبب حجم التحديات التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُستبعد تحقيق النقاط المرجعية الأساسية نفسها خلال فترة عمل البعثة. ولتحقيق تقدّم في هذا الصدد، سيلزم الحصول على دعم مستمر من جهات فاعلة عديدة من بينها الحكومة وشركاؤها على الصعيد الثنائي والدول المجاورة والمجتمع الدولي بشكل عام. وإذا ما وافق مجلس الأمن على هذه النقاط المرجعية المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإني أعتزم أن أدرج في تقاريري المقبلة إلى المجلس تقييما للتقدم المحرز والمؤشرات المستخدمة لقياس ذلك التقدم.

ثالث عشر - الجوانب المالية

٦٢ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٨١/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مبلغا للبعثة قدره ٥٠٠ ٧٣٩ ١١٢ ١ دولار، أي ما يوازي ٢٩٢ ٧٢٨ ٩٢ دولارا في الشهر، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ستظل كلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ محصورة في حدود المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٦٣ - وحتى ٣١ تموز/يوليه، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص للبعثة ٦٨٣,٧ مليون دولار. وبلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام، حتى ذلك التاريخ، ٧٩٧,٦ ٢ مليون دولار.

٦٤ - وحتى ٣١ آب/أغسطس، وصل المبلغ الإجمالي المستحق للبلدان المساهمة بقوات وبالشرطة المشكّلة إلى ٨٤ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات والمعدات التي تملكها الوحدات للفترة حتى ٣١ أيار/مايو.

رابع عشر - الملاحظات والتوصيات

٦٥ - منذ صدور تقريري الأخير، أظهرت الحكومة تصميما قويا على الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية في جميع أرجاء البلد، واشتركت مع جيرانها، وعملت بشكل وثيق مع المجتمع الدولي للمضي قدما بالتخطيط للإنعاش والتنمية الاقتصادية، واتخذت الخطوات الأولى صوب إصلاح قطاع الأمن، وبدأت في وضع تشريعات أساسية، والتزمت بحزم باللامركزية وبإجراء انتخابات محلية في وقت مبكر. ولا بد أيضا من الإشادة بالبرلمان على الكيفية الدؤوبة التي اضطلع بها بمسؤولياته على نحو جماعي. ويشكل أيضا إنشاء حكومات إقليمية حازمة، على نحو ما ينص عليه الدستور، تطورا من التطورات التي تستحق الترحيب، حيث أن اللامركزية الفعالة عنصر أساسي في الحكم الرشيد والاستقرار وتحقيق النمو في بلد مترامي الأطراف مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٦ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، مازالت تخيم على آفاق المستقبل تحديات أمنية قائمة منذ أمد طويل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أيضا تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ولا سيما من جانب الدوائر الأمنية. وتستلزم هذه التحديات من البعثة الإبقاء على قدرات كبيرة في شرق البلد، ووجود مستمر في مجالات الشرطة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والشؤون السياسية والمدنية في جميع أرجاء البلاد. ولذلك، أوصي بتجديد ولاية البعثة لفترة عام واحد، وبأن تحتفظ بملاكها الحالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين إلى نهاية الانتخابات المحلية على الأقل. وقد يبدأ الخفض التدريجي حينئذ، رهنا بما يحرز من تقدم في بلوغ النقاط المرجعية العامة المحددة في هذا التقرير، بما في ذلك إجراء الانتخابات المحلية بنجاح، وأهم من ذلك، ما يحرز من تقدم في كفالة أمن السكان.

٦٧ - وللأزمة السائدة في مقاطعتي كيفو أبعاد متعددة تستلزم إيجاد حل شامل لها، بما في ذلك وضع حد للقتال، ونزع سلاح الميليشيات وتسريحها أو دمجها في القوات المسلحة وإعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون. ومن الضروري اتخاذ خطوات عاجلة لحل المشاكل التي تشكلها كل الجماعات المسلحة الأجنبية الموجودة على التراب الكونغولي، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تشكل أكبر عامل من عوامل زعزعة الاستقرار. إلا أن حلا عسكريا صرفا لهذه المسألة ليس بالأمر المستصوب أو السليم. وبهدف

معالجة مشكلة الجماعات المسلحة الأجنبية، من الضروري اتباع نهج موحد والتعاون بشكل وثيق بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من دول المنطقة، بدعم من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أشعر بالتفاؤل من الاجتماعات الثنائية التي عقدت مؤخرا بين ممثلين كبار للحكومات المعنية والاتصالات التي أجروها عن طريق الآليات المتعددة الأطراف والإقليمية.

٦٨ - ولا يمكن الفصل بين الصراع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وجوانبه الإقليمية. وإني أرحب ببروز حوار متزايد خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى، على المستوى الثنائي ومن خلال آليات مثل ميثاق البحيرات الكبرى واللجنة الثلاثية المشتركة زائد واحد، على حد سواء. وينبغي مواصلة تحسين العلاقات الإقليمية، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن ولكن دون الاقتصار عليه، باتخاذ جميع الحكومات لإجراءات متابعة ملموسة كإشارة علنية لتصميمها على العمل سوية في حل المسائل العابرة للحدود.

٦٩ - وثمة اعتراف متزايد بأن المشاكل المتداخلة التي تنجم عن الأنشطة التي يقوم بها نكوندا والميليشيا التابعة له، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية الأخرى، يجب أن تعالج في نفس الوقت باتباع نهج يشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي منطقة البحيرات الكبرى على السواء. ولذلك، أوفدت السيد هايلي منكريوس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، للقيام ببعثة خاصة إلى المنطقة للتشاور مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وقادة المنطقة، وكذلك مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف للحكومة، بهدف إيجاد سبل لحل الأزمة القائمة ولمعالجة الأسباب التي تقف وراءها. وينسق السيد منكريوس أعماله بشكل وثيق مع ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومع الشركاء الدوليين الذين يضطلعون حاليا بمبادرات ترمي إلى المساعدة في حل الأزمة.

٧٠ - وحماية المدنيين المنتمين إلى جميع المجتمعات المحلية عنصر أساسي لحل الأزمة السائدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستواصل البعثة التركيز على إنجاز ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين والعمل في تعاون وثيق مع الحكومة وقوات الأمن الكونغولية تحقيقا لهذه الغاية.

٧١ - ولتمكين الدوائر العسكرية ودوائر الشرطة والقضاء والسجون من الاضطلاع بكامل مسؤولياتها مع بدء التخفيض التدريجي للبعثة، من الضروري وضع برنامج محكم لإصلاح القطاع الأمني. وينبغي أن يعكس هذا البرنامج وحدة الرؤية بين الجهات الفاعلة الكونغولية المعنية وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها الدوليين. وينبغي أن يؤدي هذا البرنامج

إلى إنشاء قدرة تشغيلية في وقت مبكر لأداء المهام العسكرية الأساسية، فضلا عن إحراز تقدم مطرد في إصلاح الشرطة والقضاء. وإحراز تقدم في إصلاح القطاع الأمني أساسي بالنسبة لاستراتيجية انسحاب البعثة، وسيستلزم جهودا دؤوبة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. وإني أحث الحكومة وشركاءها الدوليين على اغتنام الفرصة التي يتيحها اجتماع المائدة المستديرة المعني بإصلاح القطاع الأمني المقرر عقده للتعجيل بوضع مخطط تفصيلي ومتسق لذلك.

٧٢ - وستزيد مكافحة الإفلات من العقاب داخل الدوائر الأمنية فعالية هذه الدوائر بتمكينها من اكتساب ثقة الجمهور ودعمه. ولذلك، أهيب بالحكومة أن تستفيد من مساعدة ومشورة المجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تزيد من تكثيف جهودها الرامية إلى مساءلة أفراد الدوائر الأمنية الذين يدانون بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من الجرائم.

٧٣ - ورغم أن ممارسة ضغوط ذات مصداقية أمر أساسي في التعامل مع الجماعات المسلحة المتبقية في الشرق، فإن التجربة أظهرت في إيتوري أن وجود فجوة زمنية بين التسريح وإعادة الإدماج، تنجم غالبا عن القيود المالية، أمر من شأنه الإخلال بكامل الجهود المبذولة مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الأمن. وتوفير تمويل كاف وفي حينه من الجهات المانحة أمر حاسم الأهمية لتوجيه المقاتلين المسرحين صوب إعادة الاندماج في المجتمع. وفي هذا الصدد، آمل أن تتوصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج إلى اتفاق مبكر بشأن شروط استئناف أنشطة هذا البرنامج في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأسباب الرئيسية للاضطرابات في جميع أرجاء البلد أيضا عدم كفاية برامج إعادة الإدماج وما يخلفه من استياء. ولذلك أود اقتراح إجراء استعراض شامل لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية الاستفادة من الدروس المستخلصة وتحديد كيفية ضمان استفادة المقاتلين السابقين من برامج إعادة الإدماج دون إبطاء.

٧٤ - وسيتطلب أيضا إحلال السلام والأمن على نحو مستدام زيادة السلامة والانسجام في المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، من الضروري إيلاء مزيد من العناية لإعادة الإدماج الطويلة الأجل، بما في ذلك زيادة المنافع المقدمة للمجتمعات المحلية المستقبلة. ويجب أيضا توفير دعم جيد لبرامج نزع سلاح المجتمعات المحلية، التي سيشرع فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قريبا، وذلك بهدف تخفيض عدد الأسلحة التي يملكها السكان.

٧٥ - ويشكل القرار الذي اتخذته الحكومة بتنظيم انتخابات محلية في عام ٢٠٠٨ خطوة كبرى نحو توطيد التقدم الكبير الذي أحرز بالفعل في إرساء الديمقراطية. وأحرز تقدم يبعث على التفاؤل صوب اعتماد قوانين بشأن مركز المعارضة وتمويل الأحزاب السياسية. وأحث القادة السياسيين على جميع المستويات على احترام مبادئ الشفافية والشمولية وتقبل الرأي المخالف من أجل فسح مجال للإصلاح وبناء مصداقية المؤسسات الشرعية للبلد. وعلى نحو ما طلبته الحكومة، أوصي بأن يأذن المجلس للبعثة بتقديم الدعم الكامل للانتخابات المحلية على نفس درجة الدعم المقدم للانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٦، رهنا بما تحرزه الحكومة والمؤسسات الوطنية المعنية من تقدم في وضع الأطر القانونية والمؤسسية والمالية الضرورية لإجراء عمليات اقتراع ذات مصداقية.

٧٦ - وأود أن أتقدم بالشكر لممثلي الخاص، وليام ليسي سوينغ، ولجميع أفراد البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، نساء ورجالا، على عملهم الدؤوب وتفانيهم، ولا سيما على مدى الأشهر الصعبة الماضية. فقد شكلت خدمتهم، التي يقدمونها في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان، دعما قيما للجهود التي يبذلها شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في سعيه إلى تحقيق تطلعاته للسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان. وأعرب أيضا عن تقديري للبلدان المساهمة بشرطة وبقوات في البعثة، وكذلك للبلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي مازالت تقدم الدعم الضروري لمواصلة إحراز التقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مرفق

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: قوام القوة العسكرية والشرطة المدنية حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	مجموع الأفراد الذين جرى نشرهم	
الاتحاد الروسي	٢٤	٤	صفر	٢٨	٢
الأرجنتين	صفر	صفر	صفر	صفر	٣
الأردن	٢٠	٥	٦٦	٩١	٤
إسبانيا	٣	صفر	صفر	٣	صفر
إندونيسيا	١٣	٢	١٧٥	١٩٠	صفر
أوروغواي	٣٣	١٢	١ ٣٢٤	١ ٣٦٩	صفر
أوكرانيا	٦	صفر	صفر	٦	٥
أيرلندا	صفر	٣	صفر	٣	صفر
باراغواي	١٤	صفر	صفر	١٤	صفر
باكستان	٣٨	١٧	٣ ٥٨٠	٣ ٦٣٥	صفر
بلجيكا	صفر	٨	صفر	٨	صفر
بنغلاديش	١٦	٩	١ ٣٣٣	١ ٣٥٨	٢٥٠
بنن	١٠	٢	٧٥٠	٧٦٢	١٠
بوركينا فاسو	١٠	صفر	صفر	١٠	٢٢
البوسنة والهرسك	٥	صفر	صفر	٥	صفر
بولندا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
بوليفيا	٨	٢	٢٠٠	٢١٠	صفر
بيرو	٧	صفر	صفر	٧	صفر
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر	١
تونس	٢٦	٤	٤٦٢	٤٩٢	صفر
جمهورية أفريقيا الوسطى	صفر	صفر	صفر	صفر	٧
الجمهورية التشيكية	٣	صفر	صفر	٣	صفر
جنوب أفريقيا	١	١٤	١ ١٨٧	١ ٢٠٢	صفر

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	مجموع الأفراد الذين جرى نشرهم	
الدانمرك	١	١	صفر	٢	صفر
رومانيا	٢١	صفر	صفر	٢١	١
زامبيا	٢٠	٤	صفر	٢٤	صفر
سري لانكا	٤	صفر	صفر	٤	صفر
السنغال	١١	١٥	٤٦٠	٤٨٦	٢٦٦
السويد	٥	صفر	صفر	٥	٤
سويسرا	٢	صفر	صفر	٣	صفر
صربيا	صفر	صفر	٦	٦	صفر
الصين	١٣	٣	٢١٨	٢٣٤	صفر
غانا	٢٠	٣	٤٦٢	٤٨٥	صفر
غواتيمالا	٥	١	١٠٥	١١١	صفر
غينيا	صفر	صفر	صفر	صفر	٩
فانواتو	صفر	صفر	صفر	صفر	٢
فرنسا	صفر	٦	صفر	٦	٩
الكاميرون	٥	صفر	صفر	٥	٤٧
كندا	صفر	١٠	صفر	١٠	صفر
كوت ديفوار	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٤
كينيا	٢٨	٨	صفر	٣٦	٤
مالي	٢٠	٢	صفر	٢٢	٢٢
ماليزيا	٧	١٠	صفر	١٧	صفر
مدغشقر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
مصر	٢٢	صفر	صفر	٢٢	٥
المغرب	١	٣	٨٠٩	٨١٣	صفر
ملاوي	٢٤	صفر	١١١	١٣٥	صفر
المملكة المتحدة	صفر	٦	صفر	٦	صفر
منغوليا	٢	صفر	صفر	٢	صفر
نيبال	١٧	٣	١٠٣٠	١٠٥٠	صفر

البلد	العنصر العسكري				الشرطة المدنية
	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	مجموع الأفراد الذين جرى نشرهم	
النيجر	١٨	١	صفر	١٩	٦٢
نيجيريا	٢٥	١	صفر	٢٦	صفر
الهند	٣٩	١٤	٤ ٣٨٠	٤ ٤٣٣	٢٤٧
اليمن	٥	صفر	صفر	٥	٢
المجموع	**٥٥٤**	**١٧٣**	**١٦ ٦٥٨**	**١٧ ٣٨٦**	**١ ٠١٣**

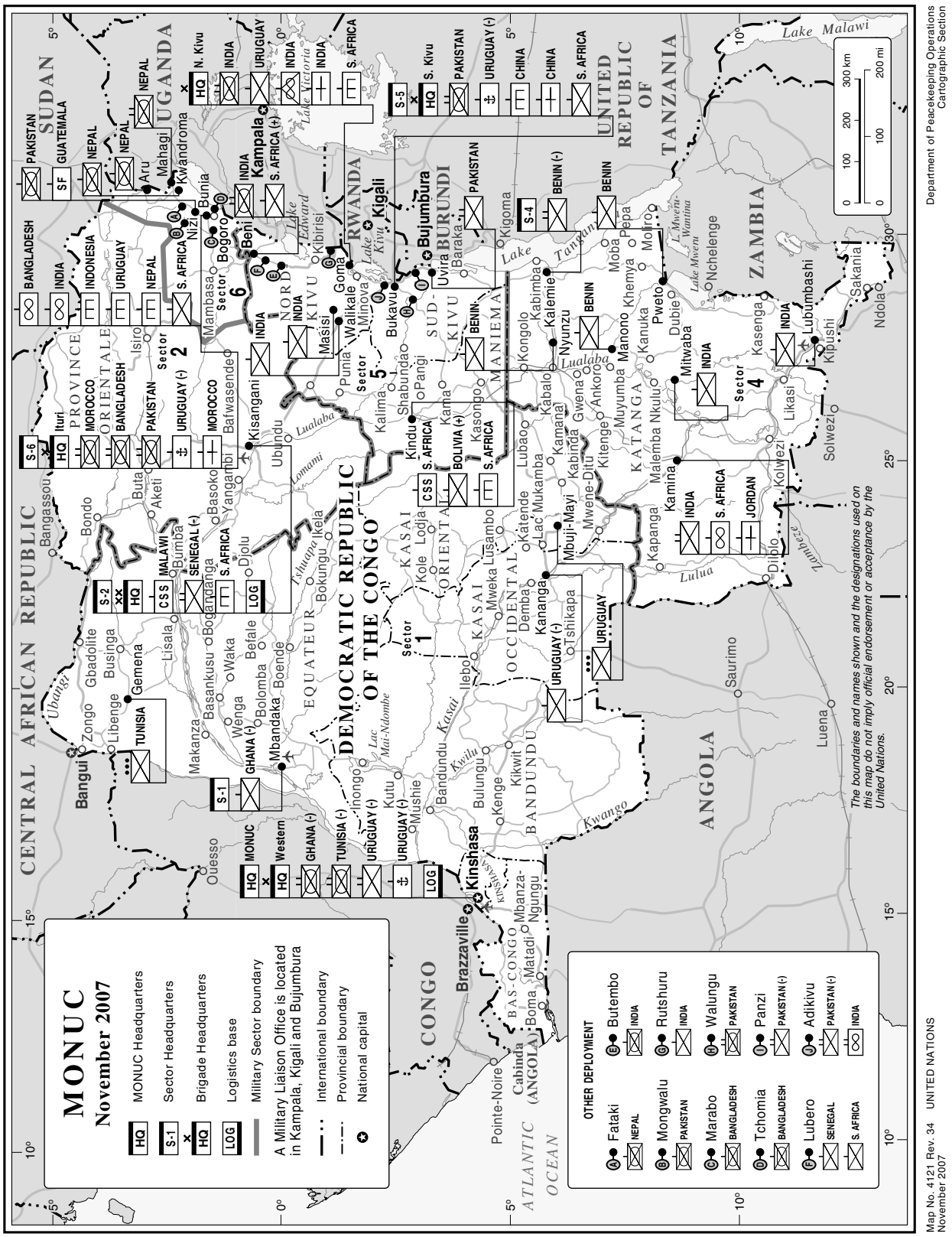
MONUC
November 2007
MONUC Headquarters
Sector Headquarters
Brigade Headquarters
Logistics base
Military Sector boundary
A Military Liaison Office is located in Kampala, Kigali and Bujumbura
International boundary
Provincial boundary
National capital
OTHER DEPLOYMENT
A Fataki NEPAL
B Mongwalu PAKISTAN
C Marabo BANGLADESH
D Tchomia BANGLADESH
E Butembo INDIA
F Rutshuru INDIA
G Walungu PAKISTAN
H Panzi PAKISTAN(-)
I Adikivu PAKISTAN(-)
J Lubero SENEGAL
S. AFRICA
INDIA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SUDAN
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
ZAMBIA
ANGOLA
CONGO
Bangui
Kinshasa
Brazzaville
Pointe-Noire
Cabinda (ANGOLA)
Kigali
Bujumbura
Kampala
Lake Malawi
ATLANTIC OCEAN
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4121 Rev. 34 UNITED NATIONS November 2007
Department of Peacekeeping Operations Cartographic Section